

مدى انعكاس صدمات عدم اليقين الاقتصادي على معدلات البطالة في العراق

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٦ / ٥ / ١٣
تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٦ / ٦ / ٨

أ.م. د. عفيفه بجاي شوكت اللامي (*) أ.م. د. اقبال هاشم مطشر (**)

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر صدمات عدم اليقين الاقتصادي على معدلات البطالة في العراق، في ظل طبيعة الاقتصاد الريعي واعتماده الكبير على قطاع النفط. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن ارتفاع مستويات عدم اليقين الاقتصادي يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي والاستثماري، مما ينعكس سلباً على سوق العمل ويزيد من معدلات البطالة. تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي مع الاستناد إلى الأدبيات الاقتصادية والدراسات التطبيقية ذات الصلة. وتخلص الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين صدمات عدم اليقين الاقتصادي والبطالة، مع تأثيرات متباينة في الأجلين القصير والطويل، وتوصي بضرورة تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المؤسسي.

الكلمات المفتاحية: عدم اليقين الاقتصادي، البطالة، الصدمات الاقتصادية

The Repercussions of Economic Uncertainty Shocks on Unemployment Rates in Iraq

Abstract

This study aims to analyze the impact of economic uncertainty shocks on unemployment rates in Iraq given the nature of its rentier economy and its heavy reliance on the oil sector. The study is based on the premise that high levels of economic uncertainty lead to a decline in economic and investment activity negatively impacting the labor market and increasing unemployment rates. A descriptive-analytical approach was adopted drawing on relevant economic literature and applied studies. The study concludes that there is a direct relationship between economic uncertainty shocks and unemployment with varying effects in the short and long term. It recommends the need to diversify the economy and strengthen institutional stability.

Keywords: Economic uncertainty, unemployment, economic shocks

المقدمة

يمثل استقرار الاقتصاد معياراً أساسياً لنمو الدول وقدرتها على تهيئة فرص العمل المستدامة فيما يمثل عدم اليقين الاقتصادي حالة الضبابية التي تجعل المستثمرين مترددين في اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تنعكس بدورها على قرارات التوظيف، وفي العراق يعد هذا الأمر بالغ الأهمية نظراً لطبيعة اقتصاده الريعية التي تجعله عرضة للصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار النفط والداخلية كالأزمات السياسية وتغيير السياسات المالية، فضلاً عن ما ينجم عن تلك الصدمات من حالات عدم اليقين التي تترك بصماتها المباشرة على سوق العمل، فعندما ترتفع معدلات المخاطرة تتجمد رؤوس الأموال وتتوقف المشاريع التنموية ويتراجع نشاط القطاع الخاص، والنتيجة الحتمية لذلك السيناريو تقليص فرص العمل المتاحة وتسريح العمالة وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة.

أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من محاولته لفهم العلاقة بين صدمات عدم اليقين الاقتصادي والبطالة أولاً، وثانياً تقديم رؤية قد تساعد في صياغة سياسة اقتصادية قادرة على امتصاص هذه الصدمات من جهة، وحماية سوق العمل من تلك الصدمات من جهة أخرى

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من تقلبات مستمرة بسبب اعتماده الكبير على انتاج وتصدير النفط، والأوضاع السياسية غير المستقرة، هذه العوامل تخلق حالة مستمرة من عدم اليقين الاقتصادي أي عدم وضوح الرؤية للمستقبل المالي والاقتصادي للبلد، وبسبب هذا الغموض والخوف من المستقبل، تتردد الشركات وأصحاب الأعمال في استثمار أموالهم أو توسيع مشاريعهم، وتنبلور المشكلة في معرفة مدى تأثير حالة عدم اليقين على فرص العمل في الاقتصاد العراقي ومدى تأثيرها على معدلات البطالة.

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان كيفية تأثير الصدمات المفاجئة على فرص العمل ومعدلات البطالة وتبسيط الضوء على الأسباب التي تجعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات المختلفة ومحاولة تقديم مقترحات لتوفير بيئة آمنة تضمن استمرار توظيف الشباب حتى في أوقات الأزمات

الفرضية

توجد علاقة طردية بين صدمات عدم اليقين الاقتصادي ومعدلات البطالة في العراق

الحدود الزمانية والمكانية

تم اتخاذ العراق بعدا مكانيا للبحث خلال المدة الزمنية ٢٠٠٧-٢٠٢٣

هيكلية البحث

يقسم البحث الى مبحثين يتناول الأول الاطار النظري للصدمات، اما الثاني يتضمن صدمات عدم اليقين وتأثيرها علي سوق العمل في العراق

المبحث الأول :-

الاطار النظري

أولاً: مفهوم صدمة عدم اليقين الاقتصادي Economic Uncertainty Shocks

تُعرّف الصدمة الاقتصادية بشكل عام بأنها «حدث مفاجئ يمكن أن يؤدي إلى تدهور مستويات الرفاه»، فيؤثر في الأفراد أو المجتمع ومن ثم قد تشير الصدمة إلى خطر يترك أثراً سلبياً في الاقتصاد (Heitzmann 2002)، وتعرف أيضاً بأنها أحداث لا يمكن التنبؤ بها تؤدي إلى تغييرات اقتصادية حقيقية، يمكن أن تكون هذه التغييرات إيجابية أو سلبية (Business Dictionary n.d). ، اما صدمة عدم اليقين الاقتصادي فأنها تقلب مفاجئ وغير متوقع في المتغيرات الاقتصادية الكلية او الجزئية او كليهما مثل طلب المستهلكين، السياسات التنظيمية والأزمات المالية، (Bloom 2009 623-683) (او انها ارتفاع مفاجئ وغير متوقع في مستوى التذبذب أو الضبابية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية. او هي فئة من المخاطر الاقتصادية نتيجة عدم وضوح المسار المستقبلي للسياسات الحكومية مما يدفع المستثمرين من الشركات والافراد الى تأخير الانفاق والاستثمار حتى يتم تبديد عدم اليقين (Baker 2015) ، اذن هي نوع خاص من المخاطر الاقتصادية التي تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية الكلية بدلاً من أن تكون هي نفسها الصدمة الكلية المادية.

ثانياً : أنواع الصدمات الاقتصادية

يمكن تقسيم الصدمات الاقتصادية الى ما يأتي :-

صدّامات الطلب الكلي: هي حدث مفاجئ يزيد أو ينقص الطلب على السلع أو الخدمات لمدة معينة، ويمكن ان تقسم صدمة الطلب الكلي الى صدمة سياسة مالية وصدمة سياسة نقدية وكما يأتي: (Kenton 2018)

- صدمات السياسة المالية: هي تغير غير متوقع في إجراءات حكومية معينة مثل التغيرات في النظام الضريبي، او الإنفاق الحكومي، وبحسب النظرية الكينزية يؤدي الاجراء المالي التوسعي الى ارتفاع الطلب الكلي، ومن ثم زيادة الطلب على عنصر العمل، أمّا الصدمة الانكماشية فتؤدي العكس، وفي هذا الصدد يعتقد الكلاسيك الجدد ان صدمة السياسة المالية التوسعية هي صدمة سلبية، لأنها قد تقود نحو الانخفاض في الانفاق خاصة الاستثماري متسببا في زيادة البطالة، (Boiciuca 2015 1132)
- صدّامات السياسة النقدية: التغيرات غير المتوقعة في اليات السياسة النقدية مثل سعر الفائدة وعرض النقود التي تؤثر في النشاط الاقتصادي وقد تكون صدمة انكماشية في حالة رفع سعر الفائدة او تقليص عرض النقد بصورة مفاجئة مما يخلف انخفاضاً في الاستثمار والاستهلاك فضلاً عن تباطؤ النمو الاقتصادي وبالنتيجة

ارتفاع معدل البطالة ، اما في حالة الصدمة التوسعية فأنها ستفضي حتما الى زيادة الاستهلاك والاستثمار وتخفيف النمو واحتمال حدوث التضخم (Romer ٢٠٠٤)

صدمة العرض الكلي :

هي اضطراب في العرض الكلي ناجم عن تدهور في عدد من المتغيرات مثل النقص في مستلزمات الانتاج أو تدهور الظروف المناخية وما الى ذلك دون ان يكون للحكومة دور مباشر في التأثير فيها ، (الجابري ، ١٩٩٥ ، ٣) وتؤدي صدمات العرض الى زيادة أو نقصان غير متوقع في أسعار الموارد الطبيعية الداخلة في بنود تكاليف الإنتاج .

٣- الصدمات الداخلية والصدمات الخارجية

أ- الصدمات الداخلية : هي صدمات حقيقية ناتجة عن تذبذبات في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة حدوث تغيرات تكنولوجية ، أو تقلبات في أسعار السلع الوسيطة (الجابري و سهر ، ٢٠١٣ ، ٢٥) وقد وردت تفسيرات اخرى للصدمات الداخلية مثل اعتقاد الاقتصاديون الكينزيون ان السياسة المالية تؤدي دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في وقت الازمات والصدمات ، بينما قد يختلف الامر في البلدان النامية إذ إن السياسة المالية قد تكون سبباً رئيساً في وجود الصدمات بدلاً من تحقيق الاستقرار بسبب قلة كفاءة أدواتها . بالمقابل يعتقد النقوديون بضرورة ضبط عرض النقود لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لاعتقادهم ان صدمات السياسة النقدية هي التي تسهم اسهاماً مهماً في التقلبات المشار اليها (Shazia 201665).

ب - الصدمات الخارجية: تنتج عن التغيرات الخارجية مثل تغير عوائد الصادرات، التضخم المستورد، وارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي إضافة الى عوامل اخرى قد تجعل البلد اكثر عرضة للصدمات الاقتصادية من الخارج، ومنها: الاختلال الهيكلي للناتج، وضعف تكامل الأسواق المالية، وعدم استقرار أسعار الصرف، إضافة الى أن الخصائص الهيكلية لاقتصادات هذه الدول ستجعل القطاعات الرئيسية تعتمد على عوامل خارجية قد تكون سبباً في توليد اضطرابات في الأنشطة الاقتصادية. كما يؤكد البعض ان الصدمات الخارجية هي الأكثر مسؤولية عن التقلبات في الدول النامية. (Shazia 201666)

ثالثاً :- علاقة صدمات عدم اليقين الاقتصادي بالصدمات الاقتصادية الكلية

صدمات الاقتصاد الكلي هي أحداث مفاجئة ملموسة (مثل صدمات العرض والطلب، الكوارث الطبيعية، الحروب). أما صدمات عدم اليقين فهي حالة نفسية/ توقعية تزداد بسبب عدم استقرار السياسات أو الأزمات المالية ، كما قد تؤدي صدمة كلية (مثل زيادة الطلب) إلى زيادة في عدم اليقين في السياسات، ما

يضاعف من وطأة الصدمة الأصلية، ولكي نفهم العلاقة الرابطة بين صدمات عدم اليقين الاقتصادي والصدمات الاقتصادية الأخرى لابد لنا من التطرق الى اليات الانتقال الرئيسية التي يمر من

خلالها عدم اليقين للتأثير على المتغيرات الاقتصادية وكما يأتي : (Davis 2016 1593).

١- الترقب والانتظار : أشار الاقتصادي بيرناك في عام ١٩٨٣ الى نهج او نظرية الترقب والانتظار ، التي طورها لاحقا بلووم ٢٠٠٩ ، والتي ترى بان معظم القرارات الاستثمارية وقرارات التوظيف تتميز بعدم قابليتها للعكس وارتفاع التكاليف في حال التراجع عن تلك القرارات بالتوازي مع ذلك، تلجأ الأسر إلى خفض الاستهلاك الحالي وزيادة "المدخرات الاحترازية" تحسباً للمخاطر المستقبلية، وهو ما يُترجم فوراً إلى صدمة سلبية وحادة في الطلب الكلي والنمو من جهة أخرى، تُثبت الدراسات أن العلاقة لا تسير في اتجاه واحد؛ إذ إن الصدمات الاقتصادية الكلية العنيفة (مثل الركود العميق أو الأزمات المالية) تُولد بدورها حالة من الضبابية التي ترفع من مستويات عدم اليقين بشكل داخلي (Endogenous)، مما يخلق حلقة مفرغة تُعمق من أثر الصدمة الأولية وتُطيل من أمد التعافي الاقتصادي (Jurado et al. 2015).

٢- دافع المدخرات الاحتياطية :- على مستوى الأسر، تؤدي صدمات عدم اليقين المتعلقة بالدخل المستقبلي أو الاستقرار الوظيفي إلى تغيير في السلوك الاستهلاكي حيث يميل الأفراد إلى تقليص استهلاكهم الحالي، وخاصة للسلع المعمرة، وزيادة مدخراتهم كإجراء احترازي. وهذا الانخفاض المفاجئ في الاستهلاك يُمثل صدمة طلب سلبية تؤدي إلى تباطؤ الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة

٣- الاحتكاكات المالية : يؤدي ارتفاع عدم اليقين إلى زيادة علاوة المخاطر (Risk Premium) التي تطلبها البنوك والمستثمرون. هذا يجعل تكلفة الاقتراض أعلى بكثير، وتصبح شروط الائتمان أكثر صرامة، مما يحرم الشركات الصغيرة والمتوسطة من السيولة اللازمة للتشغيل والنمو، محوّلًا صدمة عدم اليقين إلى صدمة مالية تؤثر على الاقتصاد الكلي

رابعاً: أسباب صدمات عدم اليقين الاقتصادي

تعدد الأسباب الكامنة وراء هذه الصدمات، ويمكن تصنيفها إلى عدة محاور رئيسية.

١ - عدم اليقين المتعلق بالسياسات الاقتصادية

تُعد القرارات الحكومية والسياسات العامة من أبرز محركات عدم اليقين. ويحدث ذلك عندما تفتقر الأسواق إلى الوضوح بشأن الاتجاه المستقبلي للسياسات النقدية مثل أسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي،

والسياسات المالية مثل الضرائب والإنفاق الحكومي، والتنظيمات التجارية، فالتعديلات والتغيرات التنظيمية والتشريعية المفاجئة في قوانين سوق العمل أو الضرائب تخلق بيئة اقتصادية ضبابية كذلك الأوقات التي تسبق الانتخابات أو الانتقالات السياسية تتسم بارتفاع معدلات عدم اليقين بسبب زيادة احتمالية تغير التوجهات والبرامج الاقتصادية (Baker Bloom & Davis 2016)

٢- التورات والاحداث الجيوسياسية

تؤثر البيئة السياسية العالمية بشكل مباشر على استقرار الأسواق المحلية والدولية، حيث ان صدمات عدم اليقين الجيوسياسي تتولد عادة من النزاعات المسلحة والحروب التي بطبيعتها تؤدي الى تعطيل سلاسل الامدادات العالمية والتاثير على أسعار السلع الاستراتيجية مثل النفط والغاز، فضلا عن الحروب التجارية المتمثلة بارتفاع فرض الرسوم الجمركية المتبادلة بين الاقتصادات الكبرى، على سبيل المثال التورات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تخلق حالة من عدم اليقين بشأن تكاليف الاستيراد والتصدير مما (Caldara & Iacoviello 2022) يربك خطط الإنتاج الدولية

٣- الازمات المالية وتقلبات الاقتصاد الكلي

الأسواق المالية بطبيعتها حساسة للتقلبات الاقتصادية، اذ ان الانهيارات المالية الكبرى تولد صدمات عدم يقين تمتد إلى الاقتصاد الحقيقي، فالتراجعات الحادة والمفاجئة في أسواق الأسهم تفقد المستثمرين الثقة وتخلق غموضاً حول قيمة الأصول، كما ان الازمات المصرفية وتعرثر البنوك يقود الى جمود الائتمان مما يجعل الشركات في حالة عدم يقين حول قدرتها على تمويل عملياتها (Jurado Ludvigson & Ng 2015) المستقبلية.

٤- الصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية والصحية : في السنوات الأخيرة، برزت أحداث خارجة عن النطاق الاقتصادي أو السياسي المعتاد كمسببات رئيسية لصدمات عدم اليقين غير المسبوق، مثلما شكلت جائحة كوفيد-١٩ صدمة عدم يقين شديدة، حيث لم يكن لدى الأسواق أي بيانات مسبقة او قريبة للتنبؤ بمدة الإغلاقات أو حجم الضرر الاقتصادي الناجم عن توقف عجلة الإنتاج، كما تشكل الاحداث المناخية المفاجئة المتسببة في تدمير البنى التحتية رافدا قويا لتوليد الشكوك حول استقرار القطاع الزراعي والصناعي (Altig et al. 2020).

نستخلص مما تقدم ان صدمات عدم اليقين هي نتاج تفاعل معقد بين السياسات الحكومية، الاستقرار الجيوسياسي، ديناميكيات الأسواق المالية، والصدمات الخارجية المفاجئة. ودراسة وفهم هذه المسببات

ضرورة حتمية لصناع القرار من أجل تصميم سياسات اقتصادية قادرة على امتصاص هذه الصدمات وتقليل حدة الانكماش الاقتصادي المصاحب له ، اذ الى ذلك ان صدمات عدم اليقين الاقتصادي تختلف عن الصدمات الاقتصادية الكلية التقليدية، لكنها في نفس الوقت تتفاعل معها بشدة، بينما الصدمات الكلية (مثل تغير أسعار النفط) هي أحداث حقيقية تُحدث اضطراباً مباشراً، وصدمات عدم اليقين تتعلق بـ «غياب التنبؤ» بالسياسات أو المستقبل، مما يدفع الشركات لتأجيل الاستثمار والاستهلاك، مما يتسبب بأزمات في التوظيف والنمو الاقتصادي .

خامساً: تداعيات صدمات عدم اليقين الاقتصادية على سوق العمل

يمكن التعرف على تداعيات صدمات عدم اليقين على سوق العمل من خلال ركنين أساسيين هما :

قنوات انتقال صدمات عدم اليقين الى سوق العمل : تترجم صدمات عدم اليقين الاقتصادي إلى آثار ملموسة على النشاط الاقتصادي من خلال عدة قنوات. فقد اظهرت الأبحاث التجريبية أن هذه الصدمات تسبب انخفاضات كبيرة في الناتج والاستهلاك والاستثمار وساعات العمل (Kovalenko 2023 452) ويمكن تجاوز القنوات التي تنتقل عبرها صدمات عدم اليقين وكما يأتي :

أ-قناة الاستثمار والإنتاج : عندما ترتفع حالة عدم اليقين يرغم المستثمرون على تقليص طلبهم الاستثماري مما ينتج عنه انخفاض الطلب على العمل مسبباً ذلك تباطؤ في توليد الوظائف فضلاً عن انكماش وتقليص الانتاج ، وهذا ما اكدت عليه عدد من الدراسات وهو الاثر الانكماشى على الاقتصاد الكلي مما ينعكس بشكل مباشر على التوظيف الكلي .

ب-القناة المالية : من النتائج المترتبة عن صدمات عدم اليقين هي تشديد الأوضاع المالية من خلال ارتفاع فروق الائتمان ، وتراجع أسعار الأسهم وزيادة المخاطر المالية مما يحد من قدرة المستثمرين على التمويل وسيقود ذلك حتما الى انخفاض مستوى التوظيف والاستثمار .

ج-قناة الطلب الكلي : من المتغيرات التي ستتأثر سلباً بصدمة عدم اليقين مستوى الانفاق الاستهلاكي الخاص نتيجة انخفاض مستوى التوظيف وانخفاض معدلات الأجور المتولد عنها انخفاض الطلب على السلع والخدمات وباستمرار هذه الحالة ستتراجع الحاجة للعمالة ، وهذا يعطي تفسيراً ناجحاً عن العلاقة بين صدمات عدم اليقين وارتفاع معدلات البطالة في الاجل القصير

د- قناة تكاليف التوظيف والحماية المؤسسية : تلعب المؤسسات وسوق العمل دوراً في تضخيم او تخفيف اثر الصدمات ، ففي الدول ذات القوانين الصارمة في مجال حماية العمل يكون تأثير الصدمات على العمالة اقل حدة .

٢- اثار صدمات عدم اليقين على سوق العمل : تترك صدمات عدم اليقين بصماتها السلبية على سوق العمل ، حيث تظهر التقارير ان صدمات عدم اليقين تؤثر على هذا السوق بشكل أساسي من خلال التأثير على عدد العمال ، فعلى سبيل المثال صدمات عدم اليقين في السياسة التجارية يولد انكماشاً في اجمالي ساعات العمل خاصة في قطاع الصناعة التحويلية ففي الوقت الذي ينخفض فيه الطلب الكلي يتحضر التأجيل في التوظيف وتقليل فرص العمل والأجور في القطاع الخاص فضلاً عن ارتفاع المخاطر الهيكلية للبطالة نتيجة انتقال التفضيلات نحو الوظائف الأكثر اماناً في القطاع العام ، وقد أظهرت التقارير ايضاً ارتفاع البطالة الهيكلية في الصين الى ٤٠٪ تقريباً من اجمالي البطالة ، (Bin2024533) .

ونتيجة لجمود الأجور نحو الانخفاض بسبب العقود والقوانين يلجأ أصحاب المشاريع الى تعديل كمية العمل بدلاً من تعديل الأجور فيتم اللجوء الى تسريح العمال او تجميد التوظيف الجديد مما يفاقم من مشكلة البطالة اذن تنعكس تلك الصدمات على قدرة الحكومات او الشركات على التنبؤ الدقيق بالظروف المستقبلية سواء بسبب الازمات او التوترات الجيوسياسية ، او الأوبئة العالمية وفي هذا السياق يعد سوق العمل هو الأكثر حساسية لهذه الصدمات

المبحث الثاني :

صدمة عدم اليقين وتأثيرها على سوق العمل في العراق

أولاً- اسباب الصدمات الاقتصادية في العراق : يمكن تقسيم أسباب الصدمات الاقتصادية إلى أسباب اقتصادية واسباب اجتماعية وأسباب بيئية وكما يأتي:

الاسباب الاقتصادية: يمكن ايجاز اهم المسببات الاقتصادية للصدمة الاقتصادية بما يأتي:

أ- اختلال بنية الناتج المحلي الإجمالي GDP : يرتبط مفهوم اختلال الناتج بالأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المساهمة في تركيبه ، ويوضح الجدول (٢) المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (النفط الصناعة الزراعة ، الخدمات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (٢٠٠٧-٢٠٢٣) حيث يتضح أن نسبة مساهمة قطاع النفط تراوحت بين ٢٩٪ كحد أدنى و ٥٧٪ كحد أعلى ، في حين توزعت النسب الباقية بين قطاعات الاقتصاد الأخرى ، الخدمي في مقدمتها يليها الصناعة والزراعة حيث لم تتجاوز مساهمتهما النسبية ٨ ، ٢ ، ٥ ، ٢ ، ٥٪ على التوالي خلال مدة البحث ، مما يظهر بشكل واضح هيمنة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي ، بينما لم تمثل مشاركة قطاعي الصناعة والزراعة اجزاءً يسيراً والسبب غياب الرؤية لحجم مشكلة تدهور الإنتاجين الصناعي والزراعي والإهمال الذي حل في هذين القطاعين ، ومن العوامل التي سرعت من تدهور القطاعين الإنتاجيين المذكورين نشاط التجارة بعد سنة ٢٠٠٣ وازدياد النمط الاستهلاكي باتجاه السلع المستوردة .

الجدول (١)
 الاسهام النسبي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة
 ٢٠٢٣-٢٠٠٧ (%)

السنة	القطاع النفطي	الصناعة التحويلية	القطاع الزراعي	القطاع الخدمي
٢٠٠٧	٥٣	١,٦	٤,٩	١٧,٤
٢٠٠٨	٥٦	١,٧	٣,٨	١٢,٦
٢٠٠٩	٤٣	٢,٦	٥,٢	١٣,٣
٢٠١٠	٤٥	٢,٣	٥,٢	١٢,١
٢٠١١	٥٣,١	٢,٨	٤,٦	١٠,١
٢٠١٢	٤٩,٧	٢,٧	٤,١	١٣,٢
٢٠١٣	٤٦	٢,٣	٤,٨	١٤,٦
٢٠١٤	٤٣,٩	١,٩	٤,٩	٢٣,٦
٢٠١٥	٣٣,٢	٢,٢	٤,٢	٢٨,٠
٢٠١٦	٣٣,٩	٢,٢	٣,٩	٢٧,٩
٢٠١٧	٣٩,٥	٢,١	٢,٨	٢٥,٠
٢٠١٨	٤٤,٢	٢,٠	٢,٧	٢٣,٥
٢٠١٩	٤٠,٩	٢,١	٣,٦	٢٥,١
٢٠٢٠	٢٩,١	٢,٦	٥,٩	٣٣,٢
٢٠٢١	٥٢,٢	٢,٣	٣,٥	٢٦,٢
٢٠٢٢	٥٧,٣	٢,٢	٢,٠	١٩,٢
٢٠٢٣	٤٢,٠	٣,٠	٢,٩	٢٤,٥

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات، الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٢٤-٢٠٠٣

ب- اختلال الموازنة العامة

اتسمت الإيرادات العامة بشكل عام بالزيادة المستمرة خلال المدة (٢٠١٢ - ٢٠٠٧) باستثناء ٢٠٠٩
 -بسبب الازمة المالية ٢٠٠٨ - كما يبين ذلك الجدول (٢) فقد بلغت ١١٩,٥ تريليون دينار سنة ٢٠١٢
 ، وترافق ذلك مع ارتفاع النفقات العامة التي سجلت ١٠٥,١ تريليون دينار ، وبعد ذلك تحول مسار

الإيرادات الى المسار التنازلي بحلول عام ٢٠١٤ بسبب انخفاض الإنتاج والصادرات النفطية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ نتيجة احداث الحرب مع التنظيمات الإرهابية ، كما ازدادت النفقات العامة وبلغت ١٢٥ تريليون متسببة في عجز قدر ب(٨, ١٩) ترليون دينار، وقد استمر انخفاض الإيرادات العامة ولم تحقق ارتفاعا الا في عام ٢٠١٨ ولغاية ٢٠٢٣ باستثناء سنة ٢٠٢٠ نتيجة جائحة كورونا ، وفيما يخص الانفاق العام فقد حقق مسارا تصاعديا في المدة ٢٠٠٧- ٢٠١٤ باستثناء سنة ٢٠٠٩ بعدها تحول ذلك المسار الى الاتجاه التنازلي للسنتين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وعاد بعدها للاتجاه التصاعدي للسنوات ٢٠١٧ - ٢٠٢٣ باستثناء سنة الجائحة ٢٠٢٠ .

مما تقدم نلاحظ ارتباط كل من الإيرادات والنفقات العامة بالإيرادات النفطية فضلا عن مسارهما مساراً متوازيًا وتأثرهما بالعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الإيرادات النفطية بالرغم من تعدد وشمولية العوامل المؤثرة على تحركات النفقات العامة بصورة اعمق ، على سبيل المثال لا الحصر الانفاق على القوات الأمنية و الانفاق على البنى التحتية واستمرار التوظيف في القطاع العام لامتناع البطالة الذي يعد من اهم الأسباب في زيادة النفقات التشغيلية والتوسع في الجهاز الحكومي ومتطلباته ارفع ميزانية الدولة ، في حين بقيت النفقات الاستثمارية دون المستوى المطلوب، وكذا الحال مع الإيرادات غير النفطية وعلى راسها الإيرادات الضريبية التي بقيت تتأرجح بحدود النسب الضئيلة طيلة مدة البحث بسبب تخلف الجهاز الضريبي وضعف الأداء واستشرء الفساد الإداري ، ومن الشكل (١) يمكن ملاحظة مدى قوة تأثير الإيرادات النفطية على اجمالي النفقات العامة فكلما المتغيرين مرتبطان ارتباطا طرديا على الاغلب ، وذلك الارتباط يفسر لنا خطورة عواقب الصدمات النفطية على النفقات العامة في العراق .

ولابد من الإشارة الى ان التغيرات في الإيرادات والنفقات العامة تركت بصمتها على الموازنة العامة وحقت عجزاً حقيقياً في ٢٠٠٩، ٢٠١٠ قدر ب ٨٤٧٧، ١٠٧٢٩ مليار دينار على التوالي ، كذا الحال مع المدة ٢٠١٤ - ٢٠١٦ ، تلتها سنوات الجائحة ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ .

الجدول (٢)

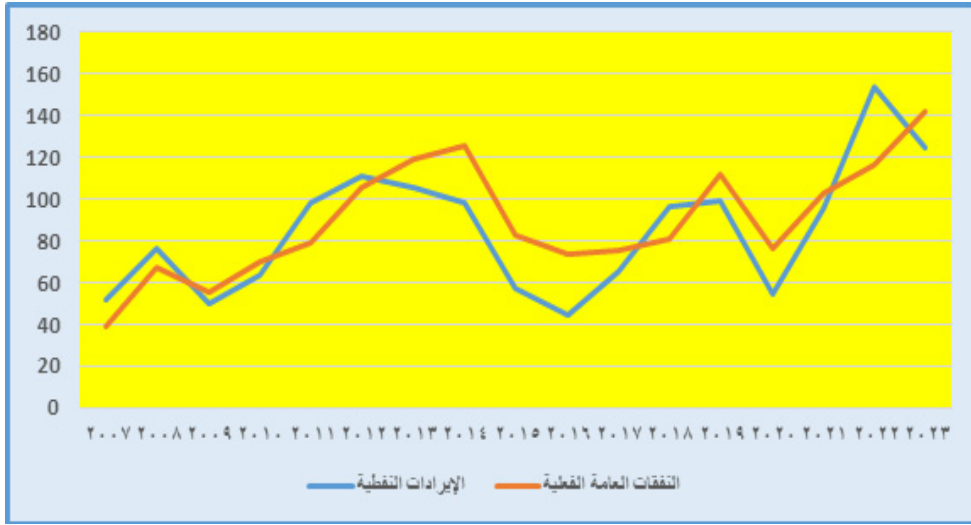
النفقات والايادات العامة والعجز في الموازنة للمدة ٢٠٠٧-٢٠٢٣ ترليون دينار

السنة	اجمالي الايادات العامة	الايادات النفطية	الايادات غير النفطية	النفقات العامة الفعلية	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	الفائض او العجز في الموازنة
٢٠٠٧	٥٤,٦	٥١,٩	٢,٨	٣٩,٣	٣٢,٧	٦,٦	١٥,٦
٢٠٠٨	٨٠,٦	٧٦,٣	٤,٣	٦٧,٢	٥٢,٣	١٤,٩	١٣,٤
٢٠٠٩	٥٥,٢	٥٠,٢	٥,٠	٥٥,٥	٤٥,٥	٩,٦	(٠,٣)
٢٠١٠	٧٠,٢	٦٣,٦	٦,٥	٧٠,١	٥٤,٥	١٥,٥	٠,١
٢٠١١	١٠٣,٩	٩٨,٢	١٠,٦	٧٨,٧	٦٠,٩	١٧,٨	٢٥,٢
٢٠١٢	١١٩,٥	١١١,٣	٨,٢	١٠٥,١	٧٥,٧	٢٩,٣	١٤,٤
٢٠١٣	١١٣,٨	١٠٥,٧	٨,١	١١٩,١	٧٨,٧	٤٠,٤	(٥,٣)
٢٠١٤	١٠٥,٥	٩٨,٥	٧,٠	١٢٥,٣	٨٦,٦	٣٨,٧	(١٩,٨)
٢٠١٥	٦٦,٥	٥٧,٦	٨,٩	٨٢,٨	٥٣,٦	٢٧,٩	(١٦,٣)
٢٠١٦	٥٤,٤	٤٤,٦	٩,٨	٧٣,٥	٥٥,١	١٥,٩	(١٩,١)
٢٠١٧	٧٧,٤	٦٥,٥	١١,٩	٧٥,٤	٥٩,٠	١٦,٤	٢
٢٠١٨	١٠٦,٥	٩٦,٠	١٠,٥	٨٠,٨	٦٧,٠	١٣,٨	٢٥,٧
٢٠١٩	١٠٧,٥	٩٩,٢	٨,٣	١١١,٧	٨٧,٣	٢٤,٤	(٤,٢)
٢٠٢٠	٦٣,٢	٥٤,٤	٨,٨	٧٦,٠	٧٢,٨	٣,٢	(١٢,٨)
٢٠٢١	١٠٩,١	٩٥,٢	١٣,٩	١٠٢,٨	٨٩,٥	١٣,٣	٦,٧
٢٠٢٢	١٦١,٧	١٥٣,٦	٨,١	١١٦,٩	١٠٤,٩	١٢,٠	٤٤,٨
٢٠٢٣	١٣٥,٦	١٢٤,٤	١١,٢	١٤٢,٤	١١٨,٢	٢٤,٤	(٦,٨)

المصدر: جمهورية العراق وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم التوحيد، تقارير تنفيذ الموازنة اعداد متفرقة، ووزارة التخطيط العراقية.

الشكل (١)

علاقة الإيرادات النفطية بالنفقات العامة الفعلية



المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (٢)

ج- تذبذب أسعار البترول: ترتبط اسعار النفط بالدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء وبالتالي التغيرات التي تطرأ على عرض النفط والطلب عليه هي السبب الأساس في تقلبات اسعاره، ويوضح الجدول (٣) أن معدل أسعار النفط للسنوات (٢٠٠٧-٢٠٢٣) اتسم بالتزايد لارتفاع الطلب في بلدان آسيوية والتي تعتبر شريكاً أساسياً كالصين التي هي من كبار مستوردي النفط العراقي بعد امريكا، بعد ذلك سجلت الأسعار انخفاضاً يقدر بـ ٧٠٪ ناتج عن الازمة العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، ثم عادت حالة التصاعد للسنوات (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) انعكاساً لانتعاش الاقتصاد العالمي، فقد ارتفع الناتج العالمي من «٦٠٣٤ ترليون دولار سنة ٢٠٠٩ الى «٧٧١٩ ترليون في ٢٠١٣، بعدها هبطت تلك الأسعار مرة أخرى في ٢٠١٤ لتبلغ سعر ٥٧ دولار للبرميل الواحد لأسباب رأسها وفرة المعروض النفطي الأمريكي فقد سجل معدل ١٤ مليون برميل يومياً متخطياً كل من المملكة العربية السعودية وروسيا، اما العراق فقد قارب الإنتاج ٤,٣ مليون برميل في ٢٠١٥ التي سجلت اقل الأسعار (٣٣) دولار فقط، ومن الأسباب المهمة التي أدت الى انخفاض أسعار النفط هو سعي أعضاء اوبك الى رفع معدلات الانتاج من النفط، لذا استمرت أسعار النفط دون مستوى المدة ما قبل ٢٠١٤، حيث وصلت الى ٧٠,٨ دولار كأقصى حد سنة ٢٠٢٢

الجدول (٣)

معدل أسعار النفط في الأسواق العالمية للمدة ٢٠٢٣-٢٠٠٧ (دولار/ برميل)

السنة	أسعار النفط \$
٢٠٠٧	٨٦
٢٠٠٨	٨٤,٦
٢٠٠٩	٧٠
٢٠١٠	٩٠
٢٠١١	٩٨
٢٠١٢	٩٣,٧
٢٠١٣	٩٠,٨
٢٠١٤	٥٧,١
٢٠١٥	٣٣,١
٢٠١٦	٤٦,٧
٢٠١٧	٥٧,٥
٢٠١٨	٤٢,١
٢٠١٩	٥٦,٨
٢٠٢٠	٤٥,٣
٢٠٢١	٦٨,١
٢٠٢٢	٧٠,٨
٢٠٢٣	٦٨,٢

Source: U.S. Energy Information Administration. (2023). *Short-Term Energy Outlook and Historical Petroleum Prices*. Washington

٢: الأسباب الاجتماعية: تتعدد العوامل الاجتماعية التي قد تكون سببا في جعل الاقتصاد حساساً للصددمات الاقتصادية، ومن أهم تلك المسببات هي ارتفاع مستوى الفقر فقد كان للأوضاع المتمثلة بالأزمات الاقتصادية والصراعات الأمنية التي جرت في عدة مناطق عراقية دوراً كبيراً في ترسيخ التباعد بين فئات المجتمع فضلاً عن تعطيل العمل وهبوط معدلات الناتج في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية كالقطاعين الصناعي والزراعي، ممّا الحق ضرراً بمحدودي الدخل، وزيادة تدهور مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر كم يبين الجدول (٤).

جدول (٤).

معدلات الفقر في العراق للسنوات ٢٠٠٧-٢٠٢٤ (%)

السنة	نسبة الفقر
٢٠٠٧	٢٠
٢٠٠٨	٢٢,٩
٢٠٠٩	٢٣,١
٢٠١٠	٢٣,٢
٢٠١١	١٨,٩
٢٠١٢	١٨,١
٢٠١٣	١٨,٧
٢٠١٤	٢٢,٥
٢٠١٥	٢١,٥
٢٠١٦	٢٣,١
٢٠١٧	٢٠,٢
٢٠١٨	١٩,٢
٢٠١٩	١٧,٦
٢٠٢٠	٢٥,٤
٢٠٢١	٢٥,٩
٢٠٢٢	٢٥,٨
٢٠٢٣	١٧,٦
٢٠٢٤	١٧,٥

المصدر : البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث

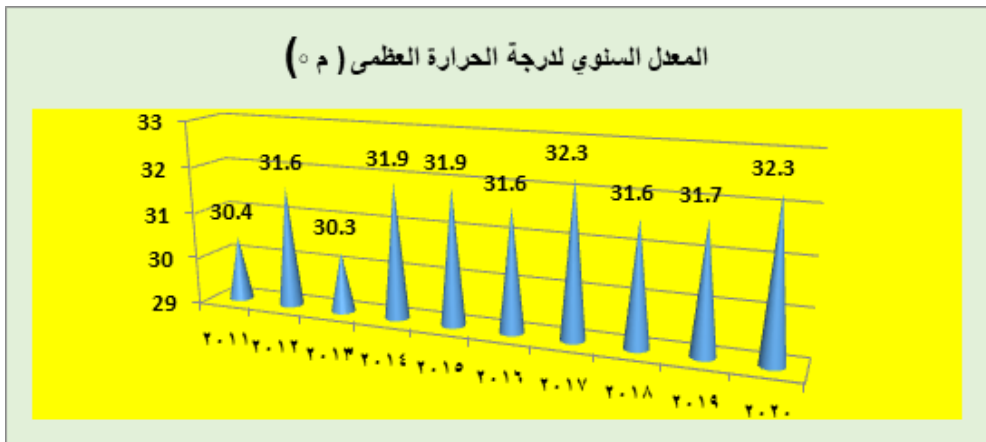
ان ارتفاع معدلات الفقر تجعل المجتمع غير قادر على الصمود بوجه الصدمات ، خاصة اذا تراكمت مع ضعف البنية التعليمية التي بدورها تعتمد بشكل اساس على نسبة الانفاق التي تخصصها الحكومة من اجمالي الانفاق العام ، وكذلك التزام الحكومة بالاستثمار في تنمية رأس المال البشري.

٣: الأسباب البيئية : يعتمد العراق في ايراداته على الربيع المتحصل من موارده الطبيعية في مقدمتها النفط، فقد انحصرت نسبة الاعتماد بين « ٥٣٪ - ٣١٪ » وهذا يستنزف الموارد الطبيعية ويشكل تهديدا لحاجات الأجيال في المستقبل ، ويجعل تلك الأجيال امام تحدي نفاذ الموارد الطبيعية ، كل ذلك يجعل الاقتصاد عرضة لصدمات قد تولد نتيجة نفاذ او تقلبات أسعار الموارد الطبيعية خاصة النفط بسبب اعتماد الحكومات على

سياسات اقتصادية خاطئة في إدارة الاقتصاد العراقي تسببت في ضعف الاستثمار والانتاج. كما ينطوي الجانب البيئي على انبعاثات الغازات الدفيئة، ولا يخفى علينا ان العراق من الدول التي تتأثر بالتغيرات المناخية كظاهرة الاحتباس الحراري وانخفاض الأمطار، والتغير المناخي الجلي يتمثل بارتفاع درجات الحرارة في العراق فقد سجلت درجة الحرارة عام ٢٠١١ معدلا يقدر ب (٣٠,٤ م) وفي ٢٠١٥ (٣١,٩ م) وفي ٢٠٢٠ (٣٢,٣ م) والمخطط البياني (٢) يبين لنا المعدل السنوي لدرجات الحرارة العظمى في العراق للمدة ٢٠٢٠-٢٠١١

المخطط البياني (٢)

معدلات درجات الحرارة العظمى في العراق للمدة ٢٠١١-٢٠٢٠ (درجة مئوية)



المصدر: تم الاعداد اعتمادا على بيانات من الهيئة العامة للأتواء الجوية والرصد الزلزالي من الموقع

وقد يولد ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الامطار نتيجة التغيرات المناخية ضغطا على الموارد المائية المتاحة للإيفاء بمتطلبات زراعة المحاصيل وهذا سيعني بطبيعة الحال انخفاضاً في الانتاج الغذائي اللازم لسد احتياجات السكان المتزايدة (وزارة البيئة، ٢٠١٧، ١٧)

ثانيا : تداعيات الصدمات الاقتصادية على معدلات البطالة في العراق

١ : تطور معدل البطالة في العراق

تعد البطالة من اخطر المشكلات في الاقتصاد العراقي اذ ان الاسباب الحقيقية لظاهرة نقص التوظيف تعود الى الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي نتيجة الحرب في الشانينات والحصار الاقتصادي في التسعينات والظروف السياسية والأمنية في الالفية الثالثة. (الحلفي، ٢٠٠٨: ٩٦)

الجدول (٥)

عدد السكان ومعدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٧-٢٠٢٣

السنوات	معدلات البطالة %
٢٠٠٧	١٧,٥
٢٠٠٨	١٥,٣
٢٠٠٩	١٥,٠
٢٠١٠	١١,٤
٢٠١١	١١,٠
٢٠١٢	١٠,٠
٢٠١٣	٨,١
٢٠١٤	١٠,٦
٢٠١٥	١٠,٨٤
٢٠١٦	١٠,٨٢
٢٠١٧	١٣,٠٢
٢٠١٨	١٣,٥
٢٠١٩	١٤,١١
٢٠٢٠	١٥,٨
٢٠٢١	١٦,٢
٢٠٢٢	١٥,٥
٢٠٢٣	١٥,٤

المصدر - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء

نلاحظ من الجدول ان معدل البطالة بدأ مرتفعاً في عام ٢٠٠٧، فقد سجل مايعادل ١٧,٥٪ بعدها اتخذ مسارا تنازليا مع استمرار النسب المرتفعة للبطالة في العراق مؤشراً بذلك اختلالا هيكليا يتمثل بتزايد اعتماد العراق على قطاع النفط والتوسع غير المخطط لقطاع الخدمات غير المنتجة والقطاعات المتصلة بالمؤسسة العسكرية مترافقا مع اهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة اضافة الى اهمال الاستثمار الانتاجي في القطاعات اللانفطية، فالقطاع الزراعي غير قادر على خلق فرص عمل لسكان الريف، مما فرض عليهم الهجرة الى المدينة للعمل في أنشطة خدمية وفي قطاع البناء والتشييد أو التوظيف في المجال العسكري، وهذا

ولد ضغوطاً على الخدمات في المدينة، لذا لابد من تشجيع الاستثمار الخاص في الأنشطة غير الزراعية في الريف بغية ضمان توليد فرص عمل جديدة من خلال تبني المشروعات الصغيرة التي ينبغي توجيهها إلى الريف لزيادة فرص توليد الدخل وفرص العمل للعمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضاً زراعية.

إن البطالة في العراق هي نتاج تفاعل عدة عوامل، منها ما يتعلق بالطبيعة الريفية للاقتصاد العراقي ومنها ما يتعلق بسوق العمل التي تأثرت بشكل كبير بالحالة الأمنية، فضلاً عن اعتماد هذه السوق على القطاع العام في توليد فرص العمل، ويمكن إيجاز العوامل المساعدة على تفاقم البطالة بما يأتي:-(كاظم، ٢٠١٩، ٩ و ١٠)

أ. الطبيعة الريفية للاقتصاد العراقي

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريفياً يشكل النفط أكثر من نصف ناتجه المحلي الإجمالي وأكثر من ٩٠٪ من صادراته والمصدر الرئيس في تمويل الموازنة، وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أنه لا يستوعب سوى ٢٪ من قوة العمل، إضافة إلى أن ما يحصل من نمو في القطاع النفطي لا يؤثر في التنمية في البلد التي يفترض أن تنمو القطاعات الأخرى ثلاثة أمثال النمو في القطاع النفطي حتى تستوعب القوى العاملة. وأن الاقتصادات الريفية بطبيعتها غير مولدة لفرص العمل، وهذا ما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة.

ب- النمو السكاني المرتفع

بلغ سكان العراق ٦,٢٩٩ مليون نسمة حسب تعداد ١٩٦٥، فقد ارتفع إلى ٢٢ مليون نسمة استناداً إلى آخر تعداد أجري في العراق عام ١٩٩٧ إلا أنه قدر بـ ٢٩ مليون نسمة سنة ٢٠٠٧ وبمعدل نمو سنوي مركب ٢,٤٪ وهو من أعلى المعدلات في العالم في حين بلغ معدل نمو القوى العاملة ٥,٥٪ وأهم ما يميز السكان هو غلبة الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة التي بلغت ٤٣,١٪ من مجموع السكان وانخفاض الفئة العمرية أكثر من ٦٥ سنة التي تبلغ ٢,٨٪ وهذا يدل على ارتفاع معدل الإعالة العمرية الذي بلغ ٤٥,٩٪ مما يولد ضغوطاً على سوق العمل وإلى ضغوط على الدولة في توفير الخدمات الصحية والتعليمية... إن زيادة معدل النمو السكاني يعني ضخ قوة عمل جديدة في سوق العمل، وعلى الرغم من آثارها الإيجابية، لكونها في المجتمعات الديناميكية تعبر عن قوة على أنها تزود الاقتصاد بقوة إنتاجية متجددة تسهم في النمو الاقتصادي في ظل عوائد «الهبة السكانية»، وأنها تخلق طلباً إضافياً يؤثر في الإنتاج، وبالتالي زيادة الطلب على قوة العمل، وبالمقابل إذا لم تستغل الزيادة السكانية بشكل سليم عن طريق استيعابها في المجالات الإنتاجية فإنها سوف تؤدي إلى بطالة أكبر.

ج- العامل الأمني

أثرت الحالة الأمنية في الوضع الاقتصادي والاجتماعي بشكل كبير حتى أن بعضهم قسم مناطق البلد إلى

مناطق ساخنة ومناطق آمنة، وكان للتدهور الأمني أثره في القطاعات الاقتصادية كافة، إلا أن القطاع الأكثر تأثراً هو قطاع الكهرباء الذي يعد عصب الحياة وقد توقفت معه أغلب المشاريع، ومن ثم صار التدهور الأمني قيداً يكبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي وعائقاً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من محاولات الحكومة خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار

د- الفساد الإداري

يعد الفساد الإداري أخطر المشاكل التي تقف عائقاً أمام صانعي القرار فقد جاء العراق في الترتيب ١٧٨ من أصل ١٨٠ دولة أي ثالث أعلى دولة في الفساد الإداري حسب تقارير منظمة الشفافية العالمية (المنهلاوي، ٢٠٢٥، ٧) واستمر العراق ضمن العشر دول الأكثر فساداً إدارياً لغاية ٢٠١٧ حيث سجل العراق تحسناً استداماً لغاية ٢٠٢٣ حيث كان ترتيبه ١٥٤ من أصل ١٨٠ دولة، رغم أن ذلك لا يعني انخفاض مستوى الفساد الإداري في الدولة بل لازالت تسجل ضمن مؤشرات الفساد العالية .

لقد أسهم الفساد الإداري في تعميق آثار الصدمات الاقتصادية وردود أفعال رجال الأعمال الناتجة عن الصدمات الأمر الذي عمق مشكلة البطالة، ودخول الاقتصاد في دورة ركود حادة وطويلة وبالتالي جعلت معدلات النمو للمتغيرات الاقتصادية الكلية سالبة وفي ظل هكذا تراجع اقتصادي سيصعب إجراء التحولات الهيكلية الضرورية في الاقتصاد القادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة.

ثانياً : تحليل العلاقة بين اتجاهات الصدمات الاقتصادية والبطالة

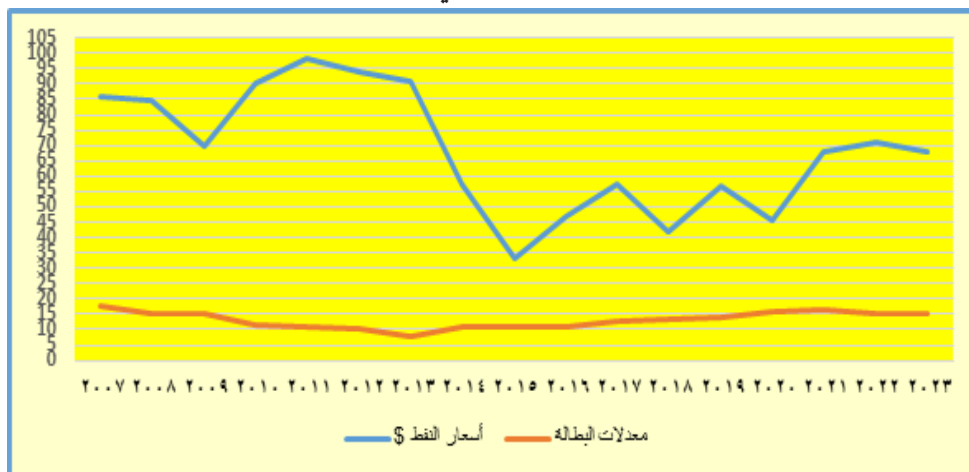
يمكن توضيح العلاقة بين الصدمات الاقتصادية ومستويات البطالة من خلال تتبع تحركات تلك الصدمات وربطها بمعدلات البطالة وكما يأتي :-

١ : انعكاس الصدمات النفطية على البطالة

من المسلمات في علم الاقتصاد أن الصدمات النفطية تترك آثاراً واضحة على معدلات البطالة، ومن خلال الشكل البياني (٣) يتبين لنا آثار تلك الصدمات على البطالة في العراق ففي أوقات ارتفاع أسعار النفط ينخفض معدل البطالة كما في السنوات ٢٠١٠-٢٠١٣ وفي السنوات التالية اتخذت البطالة مساراً تصاعدياً بدءاً من ٢٠١٤ دون العودة إلى المعدلات المسجلة خلال السنوات المشار إليها حيث أن أسعار النفط لم تشهد معدلات مماثلة لما سجل في السنوات ٢٠١٠-٢٠١٣، وعلى الرغم من تباين ارتفاعات متواضعة في أسعار النفط للسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٣ إلا أنها لم تكن بمستوى المؤثر في معدلات البطالة بل أنها بقيت عند حاجز الـ ١٥٪، وقد نستنتج من ذلك أن الصدمات النفطية تمتد آثارها لعدة سنوات حتى حينما تشهد أسعار النفط بعض الانتعاش وذلك ناتج عن عدم اليقين المتولد عن التوقعات التشاؤمية تجاه السوق النفطية

الشكل (٣)

علاقة الصدمات النفطية بمعدلات البطالة في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠٠٧)



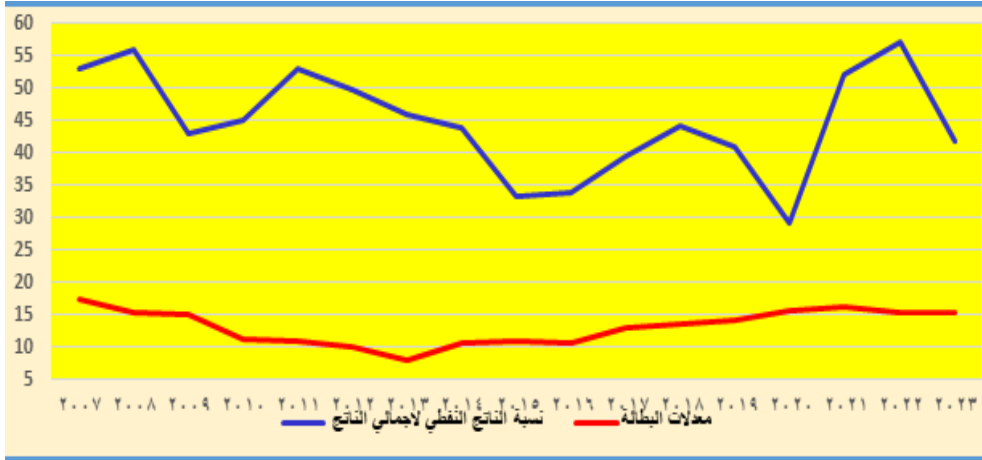
المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين ٣ و ٥

٢: انعكاس الصدمات الهيكلية على معدلات البطالة

من خلال تتبع مسار كل من معدلات البطالة والاسهميات النسبية للنفط في الناتج المحلي الإجمالي التي تعكس الاختلال الهيكلي والطبيعة الريعية في الاقتصاد الى حد ما ، كما في الجدولين (١) و(٥) ، نلاحظ عدم الاستقرار طيلة مدة البحث فعلى سبيل المثال خلال المدة ٢٠١١-٢٠١٣ كانت العلاقة طردية بينهما حيث سجلت معدلات البطالة ونسب مساهمة النفط في الناتج انخفاضا ملحوظا ، بعد ذلك استمرت معدلات البطالة بتسجيل النسب المرتفعة نسبيا بالرغم من تذبذب الناتج النفطي ما بين الانخفاض والارتفاع ، من خلال ما تقدم يمكن اعتبار ان القطاع النفطي قطاع ذو تأثير غير مباشر في سوق العمل يكون ابتداءا على الإيرادات العامة وبعدها على الأنشطة الانتاجية فضلا عن ان بعض السنوات التي شهدت أزمات مثل الازمة الأمنية المتمثلة بحرب التنظيمات الإرهابية في السنوات ٢٠١٥ و٢٠١٦ وأزمة كورونا ٢٠٢٠ ، تلك الازمات اتسمت بشمولية التأثير على الاقتصاد العراقي ، إضافة الى تسببها في حالة عدم اليقين الاقتصادي التي تخلق حالة من ضعف الاقبال على الاستثمار وبالتالي تقليص فرص التوظيف ورفع معدلات البطالة ، والشكل (٤) يبين علاقة معدلات البطالة بنسب مشاركة الناتج النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

الشكل (٤)

العلاقة بين معدلات البطالة ونسب مشاركة الناتج النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٠٧



المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدولين ١ و ٥

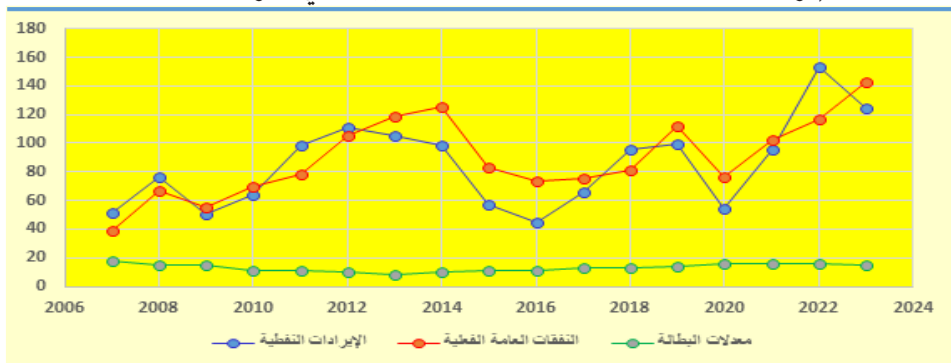
انعكاس مستويات الإيرادات النفطية على معدلات البطالة

تتسم العلاقة بين الإيرادات النفطية ومعدل البطالة في العراق بالمفارقة الهيكلية ، فالإيرادات المستحصلة من مبيعات قطاع النفط لم تفلح في توفير حلول مستدامة لمشكلة البطالة فضلاً عن ان القطاع النفطي قطاع يعتمد بشكل رئيسي على التكنولوجيا المتقدمة -كثيفة راس المال- ومساهمته محدودة في خلق فرص العمل ولا توازي مساهمته في الناتج الإجمالي ، كما ان اغلب العوائد النفطية توجه لتمويل الموازنات التشغيلية دون توجيهها نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تتسم بقدرتها على توفير فرص العمل وبالتالي امتصاص البطالة ، اذن الإيرادات النفطية تستغل بشكل شبه تام لتمويل النفقات العامة التشغيلية والنسبة الضئيلة المتبقية تخصص للاستثمار الكفيل بخلق فرص العمل والشكل البياني (٥) يوضح مسارات الإيرادات النفطية والنفقات العامة ومعدلات البطالة ، وقد رسمت تلك المسارات في اغلب السنوات علاقة عكسية ضعيفة بين الإيرادات والنفقات من جهة والبطالة من جهة أخرى بتعبير اخر ضعف تأثير زيادة الإيرادات النفطية في تخفيض البطالة بينما يكون هذا التأثير فعال عندما تنخفض تلك الإيرادات . والجدير بالذكر ان انخفاض الإيرادات والنفقات يترك اثاراً تتعدى فترة الانخفاض لتصل الى سنوات لاحقة نتيجة عدم اليقين الذي يعد احد الأسباب المهمة في عزوف المستثمرين عن الاستثمارات الجديدة وبالتالي عدم توفير فرص عمل للعاطلين

. الخلاصة هي أن الوفرة المالية النفطية في العراق لا تُترجم إلى فرص عمل حقيقية بل تخلق اقتصاداً استهلاكياً يعمق من أزمة البطالة بدلاً من حلها.

الشكل (٥)

مسارات الإيرادات النفطية والنفقات العامة ومعدلات البطالة في العراق للمدة ٢٠٢٣-٢٠٠٧



المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على الجدولين (٢) و (٥)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١- يرتبط التوظيف في العراق بشكل شبه كلي بالإففاق الحكومي الممول من العائدات النفطية، وعند حدوث صدمات عدم يقين اقتصادية (مثل انهيار أسعار النفط العالمية)، تضطر الحكومة إلى تقليص أو تجميد التعيينات في القطاع العام. وبما أن هذا القطاع هو المُشغّل الأكبر، فإن أي صدمة تنعكس فوراً وبشكل مباشر على ارتفاع معدلات البطالة.

٢- تؤدي صدمات عدم اليقين الأمني والسياسي إلى رفع مستوى المخاطرة في بيئة الاستثمار العراقية، وهذا يضعف ثقة المستثمرين (المحليين والأجانب)، ويؤدي إلى إحصائهم عن التوسع وخلق فرص عمل جديدة، مما يترك قوة العمل المتنامية بلا استيعاب حقيقي خارج إطار الدولة.

٣- أن معدلات البطالة ترتفع بسرعة استجابةً لصدمات عدم اليقين (مثل أزمة تنظيم داعش الإرهابي أو جائحة كورونا)، ولكنها لا تنخفض بنفس السرعة عند زوال الصدمة واستقرار الأوضاع. هذا يعود إلى تدمير البنية التحتية، وخسارة العمال لمهاراتهم، وتردد المستثمرين في تجديد أو زيادة التوظيف حين التأكد من استدامة الاستقرار.

صدمات عدم اليقين في العراق لا تخلق البطالة من العدم، بل تعجل وتعمق من الاختلالات الهيكلية الموجودة أصلاً في الاقتصاد الريعي الذي يفتقر إلى التنوع.

ثانيا التوصيات

- ١- تأسيس صندوق تجمع فيه الأموال الفائضة في أوقات ارتفاع أسعار النفط ، فعلى الرغم من إقرار صندوق الأجيال ضمن البرنامج الحكومي وطرح مشاريع لتأسيس صناديق سيادية كصندوق العراق السيادي الا ان هذه المشاريع لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي لان الحكومات المتعاقبة كانت تخصص كل الإيرادات المستحصلة لتغطية النفقات
- ٢- توفير تأمين حكومي لشركات القطاع الخاص يحميها من الخسائر المفاجئة بسبب الصدمات الاقتصادية على أن تحافظ هذه الشركات على عمالها ولا تقوم بتسريحهم مما يمنح المستثمر أمناً للاستمرار في العمل.
- ٣- اطلاق مشاريع التشغيل السريع لحل مشكلة بقاء الشباب بلا عمل بعد انتهاء أي صدمة كمشاريع صيانة البنى التحتية او حملة بناء المدارس وبناء الدور السكنية منخفضة الكلفة لإيواء الأسر المتضررة وحملة التشجير وما شابه لسحب العاطلين من الشارع وتوفير دخل لهم حين بلوغ مرحلة التعافي .

المصادر

١. - الجابري أقصي عبود فرج. بناء نموذج قياسي لتحليل اثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر. اطروحة دكتوراه، العراق - بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٩٥.
٢. الجبوري، حسين خضير عباس، مهدي سهر. "أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١١)". مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد الثاني ، العدد السابع، ٢٠١٣.
٣. - الحلفي ، عبد الجبار عبود، البطالة في العراق مع اشارة خاصة لبطالة الشباب، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٣ ، ٢٠٠٨.
- المنهلاوي، غزوان ، موقع العراق على خارطة الفساد العالمية ، مركز البيدر للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٥
٤. - كاظم ، كامل علاوي ، ، البطالة في العراق: الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة ، ٢٠١١
٥. - جمهورية العراق وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم التوحيد، تقارير تنفيذ الموازنة اعداد متفرقة، ووزارة التخطيط العراقية.
٦. - جمهورية العراق، وزارة البيئة ، تقرير عن حالة البيئة في العراق ٢٠١٧ .
٧. البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية ، اعداد مختلفة.

٨. -وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات، الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٣-٢٠٢٤

9. -Altig et al.,)2020(.Economic Uncertainty Before And During the CO-VID-19 Pandemic , Journal of Public Economics , Vol .191 ,Article ,
10. -Baker, S. R., Bloom, N., & Davis, S. J. (2016). Measuring economic policy uncertainty. The Quarterly Journal of Economics, 131(4), 1593-1636.
11. -Bin, LIN, SUN Qian, WANG Dihai , Uncertainty Shocks, Structural Unemployment and Employment Stability Policies , Journal of financial research, vol 355, issu 11 , Shanghai University of International Business and Economics, ,School of Economics, 2024
12. . 77 (3), 623-685. The Impact of Uncertainty Shocks Econometrica,- Bloom, N. (2009).
13. -Boiciuca, Ioana. «The effects of fiscal policy shocks in Romania. A SVAR Approach.» Procedia Economics and Finance , 2015: 1131-1139.
14. -Business Dictionary. Economic Shock.
15. Caldara, D., & Iacoviello, M. (2022). Measuring geopolitical risk. American Economic Review, 112(4), 1194-1225
16. -Heitzmann, Karin and others. "Social Protection Discussion Paper Series Guidelines for Assessing the Sources of Risk and Vulnerability." The World Bank, 2002
17. -Jurado, K., Ludvigson, S. C., & Ng, S. (2015). Measuring Macroeconomic Uncertainty. The American Economic Review , 1216-1177,(3)105
18. -Kenton, Will. 2018. <https://www.investopedia.com>
19. -Kovalenko ,Tim, Uncertainty shocks and employment Fluctuations in Germany : the role of establishment size , Oxford Economic Papers , vol 76 , Issue 2 , Oxford Academic , 2023

Romer,C.D&Romer ,D.H(APA 7th) (2004) ,Anew measure of monetary-